

الفوائد البديعة في قوله تعالى : إهدنا الصراط المستقيم

المسألة الأولى : أن يقال: لم وصفهم بلفظ غير، وهلا قال تعالى لا المغضوب عليهم كما قال ولا الضالين، وهذا كما تقول: مررت بزيد لا عمرو وبالعاقل لا الأحمق.

الجواب للمسألة الأولى : وهي أنه قال: [غير المغضوب] (سورة الفاتحة: الآية ٧) ولم يقل: لا المغضوب عليهم فيقال: لا ريب أن (لا) يعطف بها بعد الإيجاب، كما تقول جاءني زيد لا عمرو، وجاءني العالم لا الجاهل، و أما (غير) فهي تابع لما قبلها، وهي صفة ليس إلا كما سيأتي.

وإخراج الكلام هنا مخرج الصفة أحسن من إخراج مخرج العطف، وهذا إنما يعلم إذا عرف فرق ما بين العطف في هذا الموضع والوصف، فتقول: لو أخرج الكلام مخرج العطف وقيل: صراط الذين أنعمت عليهم لا المغضوب عليهم، لم يكن في العطف بها أكثر من نفي إضافة الصراط إلى المغضوب عليهم، كما هو مقتضى العطف، فإنك إذا قلت: جاءني العالم لا الجاهل، لم يكن في العطف أكثر من نفي المجيء عن الجاهل وإثباته للعالم، وأما الإتيان بلفظ (غير) فهي صفة لما قبلها، فأفاد الكلام معها، وصفهم بشيئين:

أحدهما: أنهم منعم عليهم

والثاني: أنهم غير مغضوب عليهم، فأفاد ما يفيد العطف مع زيادة الثناء عليهم ومدحهم، فإنه يتضمن صفتين صفة ثبوتية وهي كونهم منعماً عليهم، وصفة سلبية وهي كونهم غير مستحقين لوصف الغضب، وأنهم مغايرون لأهله.

ولهذا لما أريد بها هذا المعنى جرت صفة على المنعم عليهم

وفيها فائدة أخرى وهي: أن أهل الكتاب من اليهود والنصارى ادعوا أنهم هم المنعم عليهم دون أهل الإسلام، فكأنه قيل لهم: المنعم عليهم غيركم لا أنتم، وقيل للمسلمين: المغضوب عليهم غيركم لا أنتم، فالإتيان بلفظة (غير) في هذا السياق أحسن وأدل على إثبات المغايرة المطلوبة، فتأمله وتأمل كيف قال: [المغضوب عليهم ولا الضالين] ولم يقل: اليهود والنصارى مع أنهم هم الموصوفون بذلك تجريداً لوصفهم بالغضب والضلال، فلا يثبت لمغضوب عليه ولا ضال، فتبارك من أودع كلامه من الأسرار ما يشهد بأنه تنزيل من حكيم حميد.

المسألة الثانية : إنه قد ثبت في الحديث الذي رواه الترمذي والإمام أحمد وأبو حاتم تفسير المغضوب عليهم بأنهم (اليهود، والنصارى بأنهم الضالون) فما وجه هذا التقسيم والاختصاص وكل من الطائفتين ضال مغضوب عليه.

الجواب للمسألة الثانية : وهي ما وجه تفسير المغضوب عليهم باليهود، والضالين بالنصارى مع تلازم وصفى الغضب والضلال؟ فالجواب أن يقال: هذا ليس بتخصيص يقتضي نفي كل صفة عن أصحاب الصفة الأخرى، فإن كل مغضوب عليه ضال وكل ضال مغضوب عليه، لكن ذكر كل طائفة بأشهر وصفها وأحقها به وألصقه بها، وأن ذلك هو الوصف الغالب عليهما، وهذا مطابق لوصف الله اليهود بالغضب في القرآن والنصارى بالضلال، فهو تفسير للآية بالصفة التي وصفهم بها في ذلك الموضع.

أما اليهود فقال تعالى في حقهم : **بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ** (البقرة : ٩٠) وفي تكرار هذا الغضب هنا أقوال:

أحدها: أنه غضب متكرر في مقابلة تكرار كفرهم برسول الله صلى الله عليه وسلم والبغي عليه ومحاربتة، فاستحقوا بكفرهم غضباً وبالبغي والحرب والصد عنه غضباً آخر. ونظيره قوله: **الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَا لَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ** (النحل : ٨٨) فالعذاب الأول بكفرهم، والعذاب الذي زادهم إياه بصددهم الناس عن سبيله.

القول الثاني: أن الغضب الأول بتحريفهم وتبديلهم وقتلهم الأنبياء، والغضب الثاني بكفرهم بالمسيح.

والقول الثالث: أن الغضب الأول بكفرهم بالمسيح والغضب الثاني بكفرهم بمحمد صلى الله عليه وسلم.

والصحيح في الآية أن التكرار هنا ليس المراد به التثنية التي تشفع الواحد بل المراد غضب بعد غضب، بحسب تكرار كفرهم وإفسادهم وقتلهم الأنبياء وكفرهم بالمسيح وبمحمد صلى الله عليه وسلم، ومعاداتهم لرسول الله إلى غير ذلك من الأعمال التي كل عمل منها يقتضي غضباً على حدته. وهذا كما في قوله: ... **فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِنْ فُطُورٍ - ثُمَّ ارْجِعِ**

الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ (سورة الملك: الآيات ٣-٤) أي كرة بعد كرة لا مرتين فقط.

وقصد التعدد في قوله: [فباؤوا بغضب على غضب] (سورة البقرة: الآية ٩٠) أظهر، ولا ريب أن تعطيلهم ما عطلوه من شرائع التوراة وتحريفهم وتبديلهم يستدعي غضباً، وتكذيبهم الأنبياء يستدعي غضباً آخر، وقتلهم إياهم يستدعي غضباً آخر، وتكذيبهم المسيح وطلبهم قتله ورميهم أمه بالبهتان يستدعي غضباً، وتكذيبهم النبي صلى الله عليه وسلم يستدعي غضباً، ومحاربتهم له وأذاهم لأتباعه يقتضي غضباً، وصددهم من أراد الدخول في دينه عنه يقتضي غضباً، فهم الأمة الغضبية أعادنا الله من غضبه، فهي الأمة التي باءت بالغضب المضاعف المتكرر، وكانوا أحق بهذا الاسم والوصف من النصارى. وقال تعالى في شأنهم:

قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَن لَعَنَهُ اللَّهُ وَعَظِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ (المائدة: ٦٠)

فهذا غضب مشفوع باللعنة والمسخ وهو أشد ما يكون من الغضب.

وقال تعالى: لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ - كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّكْرِمِ فَعْلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ - تَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ (سورة المائدة: الآيات ٧٨-٨٠).

وأما وصف النصارى بالضلال ففي قوله تعالى:

قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ (المائدة: ٧٧).

فهذا خطاب للنصارى لأنه في سياق خطابه معهم بقوله: لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن أَنْصَارٍ إلى قوله: [وضلوا عن سواء السبيل] (سورة المائدة: الآيات ٧٢-٧٧) فوصفهم بأنهم قد ضلوا أولاً ثم أضلوا كثيراً، ووضلوا أتباعهم، فهذا قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم حيث ضلوا في أمر المسيح

وأضلوا أتباعهم، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم ازدادوا ضلالاً آخر بتكذيبهم له وكفرهم به ، فتضاعف الضلال في حقهم هذا قول طائفة منهم الزمخشري وغيره وهو ضعيف ، فإن هذا كله وصف لأسلافهم الذين هم لهم تبع، فوصفهم بثلاث صفات: أحدها: أنهم قد ضلوا من قبلهم.

والثانية: أنهم أضلوا أتباعهم.

والثالثة: أنهم ضلوا عن سواء السبيل.

وإنما سر الآية أنها اقتضت تكرار الضلال في النصارى ضلالاً بعد ضلال لفرط جهلهم بالحق ، وهي نظير الآية التي تقدمت في تكرار الغضب في حق اليهود ، ولهذا كان النصارى أخص بالضلال من اليهود.

ووجه تكرار هذا الضلال أن الضلال قد أخطأ نفس مقصوده، فيكون ضالاً فيه فيقصد ما لا ينبغي أن يقصده ويعبد من لا ينبغي أن يعبد ، وقد يصيب مقصوداً حقاً لكن يضل في طريق طلبه والسبيل الموصلة إليه فالأول: ضلال في الغاية.

والثاني ضلال في الوسيلة ، ثم إذا دعا غيره إلى ذلك فقد أضله.

وأسلاف النصارى اجتمعت لهم الأنواع الثلاثة فضلوا عن مقصودهم حيث لم يصيبوه، وزعموا أن إلههم بشر يأكل ويشرب ويبكي، وأنه قتل وصلب ، فهذا ضلال في نفس المقصود حيث لم يظفروا به ، وضلوا عن السبيل الموصلة إليه، فلا اهتموا إلى المطلوب ، ولا إلى الطريق الموصول إليه ، ودعوا أتباعهم إلى ذلك فضلوا عن الحق وعن طريقه وأضلوا كثيراً، فكانوا أدخل في الضلال من اليهود. فوصفوا بأخص الوصفين.

المسألة الثالثة : لم قدم المغضوب عليهم في اللفظ على الضالين.

الجواب للمسألة الثالثة : وهي تقديم المغضوب عليهم على الضالين، وذلك لوجوه عديدة.
أحدها: أنهم متقدمون عليهم بالزمان.

الثاني: أنهم كانوا هم الذين يلون النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الكتائب، فإنهم كانوا جيرانه في المدينة والنصارى كانت ديارهم نائية عنه، ولهذا تجد خطاب اليهود والكلام معهم في القرآن أكثر من خطاب النصارى كما في سورة البقرة والمائدة وآل عمران وغيرها من السور.

الثالث: أن اليهود أغلظ كفراً من النصارى، ولهذا كان الغضب أخص بهم واللعنة والعقوبة، فإن كفرهم عن عناد وبغي كما تقدم، فالتحذير من سيئهم والبعد منها أحق وأهم بالتقديم، وليس عقوبة من جهل كعقوبة من علم وعاند.

الرابع: وهو أحسنها أنه تقدم ذكر المنعم عليهم والغضب ضد الإنعام والسورة هي السبع المثاني التي يذكر فيها الشيء ومقابله، فذكر المغضوب عليهم مع المنعم عليهم فيه من الازدواج والمقابلة ما ليس في تقديم الضالين، فقولك: الناس منعم عليه ومغضوب عليه فكن من المنعم عليهم، أحسن من قولك: منعم عليه وضال.

المسألة الرابعة : لم أتى في أهل الغضب بصيغة مفعول المأخوذة من فعل ولم يأت في أهل الضلال بذلك، فيقال: المضلين بل أتى فيهم بصيغة فاعل المأخوذة من فعل.

الجواب للمسألة الرابعة : وهي أنه أتى في أهل الغضب باسم المفعول، وفي الضالين باسم الفاعل، فجوابها ظاهر، فإن أهل الغضب من غضب الله عليهم وأصابهم غضبه فهم مغضوب عليهم، وأما أهل الضلال فإنهم هم الذين ضلوا وآثروا الضلال واكتسبوه، ولهذا استحقوا العقوبة عليه، ولا يليق أن يقال ولا المضلين مبنياً للمفعول لما في رايحه من إقامة عذرهم، وأنهم لم يكتسبوا الضلال من أنفسهم بل فعل فيهم، ولا حجة في هذا للقدرية، فإننا نقول إنهم هم الذين ضلوا، وإن كان الله أضلهم، بل فيه رد على الجبرية الذين لا ينسبون إلى العبد فعلاً إلا على جهة المجاز لا الحقيقة، فتضمنت الآية الرد عليهم كما تضمن قوله: [اهدنا الصراط المستقيم] الرد على القدرية، ففي الآية إبطال قول الطائفتين، والشهادة لأهل الحق أنهم هم المصيبون، وهم المثبتون للقدر توحيداً وخلقاً والقدرة لإضافة أفعال العباد إليهم عملاً وكسباً، وهو متعلق الأمر والعمل كما أن الأول متعلق الخلق والقدرة، فاقتضت الآية إثبات الشرع والقدر والمعاد والنبوة، فإن النعمة والغضب هو ثوابه وعقابه، فالمنعم عليهم رسله وأتباعهم ليس إلا، وهدى أتباعهم إنما يكون على أيديهم، فاقتضت إثبات النبوة بأقرب طريق وأبينها وأدناها على عموم الحاجة وشدة الضرورة إليها، وأنه لا سبيل للعبد أن يكون من المنعم عليهم إلا بهداية الله له، ولا تنال هذه الهداية إلا على أيدي الرسل، وأن هذه الهداية لها ثمرة وهي النعمة التامة المطلقة في دار النعيم، وخلقها ثمرة وهي الغضب المقتضي للشقاء الأبدي.

فتأمل كيف اشتملت هذه الآية مع وجازتها واختصارها على أهم مطالب الدين وأجلها، والله الهادي إلى سواء السبيل، وهو أعلم.

المسألة الخامسة : ما فائدة العطف بـ (لا) هنا ولو قيل المغضوب عليهم والضالين لم يختل الكلام وكان أوجز؟

إذ قد عطف بها فيأتي العطف بها مع الواو للمنفي نحو ما قام زيد ولا عمرو وكقوله تعالى: [ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج] إلى قوله تعالى: [ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم] (سورة التوبة: الآيتان ٩١—٩٢) وأما بدون الواو فبابها الإيجاب نحو مررت بزيد لا عمرو.

الجواب للمسألة الخامسة : وهي ما فائدة زيادة (لا) بين المعطوف والمعطوف عليه، ففي ذلك أربع فوائد:

أحدها: أن ذكرها تأكيد للنفي الذي تضمنه (غير) فلولا ما فيها من معنى النفي لما عطف عليها بـ (لا) مع الواو فهو في قوة لا المغضوب عليهم ولا الضالين، أو غير المغضوب عليهم وغير الضالين.

الفائدة الثانية: أن المراد المغايرة الواقعة بين النوعين وبين كل نوع بمفرده، فلو لم يذكر (لا) وقيل: غير المغضوب عليهم والضالين أو هم أن المراد ما غير المجموع المركب من النوعين لا ما غير كل نوع بمفرده، فإذا قيل: ولا الضالين، كان صريحاً في أن المراد صراط غير هؤلاء وغير هؤلاء. وبيان ذلك أنك إذا قلت: ما قام زيد وعمرو، فإنما نفيت القيام عنهما ولا يلزم من ذلك نفيه عن كل واحد منهما بمفرده.

الفائدة الثالثة: رفع توهم أن الضالين وصف للمغضوب عليهم، وإنهما صنف واحد وصفوا بالغضب والضلال، ودخل العطف بينهما كما يدخل في عطف الصفات بعضها على بعض، نحو قوله تعالى: [قد أفلح المؤمنون، الذين هم في صلاتهم خاشعون، والذين هم عن اللغو معرضون] (سورة المؤمنون: الآيات ١-٣) إلى آخرها، فإن هذه صفات للمؤمنين ومثل قوله: [سبح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى] (سورة الأعلى: الآيات ١-٣) ونظائره، فلما دخلت (لا) علم أنها صنفان متغايران مقصودان بالذكر، وكانت (لا) أولى بهذا المعنى من (غير) لوجوه:

أحدها: أنها أقل حروفاً.

الثاني: التفادي من تكرار اللفظ.

الثالث: الثقل الحاصل بالنطق بغير مرتين من غير فصل إلا بكلمة مفردة، ولا ريب أنه ثقل على اللسان الرافع أن (لا) إنما يعطف بها بعد النفي، فالإتيان بها مؤذن بنفي الغضب عن أصحاب الصراط المستقيم، كما نفي عنهم الضلال و (غير) وإن أفهمت هذا فلا أدخل في النفي منها،